إسهامات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تفعيل التأمين الفلاحي بالجزائر
دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي مهدية –تيارت–

Contributious of The N ational Fund For Agricultural Cooperation in Activating Agricultural Insurance in Algeria Case Study of the Regional Fund for Agricultural Cooperation Mahdia – Tiaret-

بوراس فاطمة[1] *، محفوظ مراد[2]

[1] جامعة البليدة 02 علي لونيسي (الجزائر)، fatimabrs877@gmail.com

[2] جامعة البليدة 02 علي لونيسي (الجزائر)، mourad2075@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 2021/05/23؛ **تاريخ القبول:** 2021/06/16؛ **تاريخ النشر:** 2021/11/04

ملخص: إن التأمين الفلاحي يعد من أهم التأمينات لما له من دور فعال وأثر كبير في حماية وتطور القطاع الفلاحي، وذلك عن طريق المؤسسات التأمينية ومن أهمها الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، الذي يعتبر أهم مؤسسة تأمينية متخصصة في التأمين الفلاحي بالإضافة إلى أنه يولي أهمية كبيرة لطبقة الفلاحين حيث يغطي مختلف المخاطر التي تمسهم سواء نباتية أو حيوانية أو التي تمس العتاد الفلاحي والتي تنشأ عنها خسائر فادحة .

وقد أعطت الدولة اهتماما كبيرا لقطاع التأمين الفلاحي ويتجلى ذلك في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية الذي ترمي من خلاله إلى الاستقرار والتوازن الفلاحي والغذائي، وهذا ما يوفر للفلاحين تسهيلات وبوجود التأمين الفلاحي يكون الفلاح في استقرار نفسي للقيام بنشاطاته ومواجهة الصعوبات والعقبات التي تعترضهم.

الكلمات المفتاح : الخطر الفلاحي، التأمين الفلاحي، منتجات التأمين الفلاحي، عقد التأمين الفلاحي.

رموز تصنيف jel: Q10 , G22 .

Abstract: Agricultural insurance is considered one of the most important insurance because of its effective role and great impact in protecting and developing the agricultural sector, through insurance institutions, the most important of which is the National Fund for Agricultural Cooperation, which is considered the most important insurance institution specializing in agricultural insurance in addition to that it attaches great importance to the peasant class as it covers various The risks that affect them, whether plant or animal, or that affect agricultural equipment and that lead to heavy losses.

* المؤلف المرسل.

The state has given great attention to the agricultural insurance sector, and this is evident in the national plan for agricultural and rural development, through which it aims to achieve stability and agricultural and food balance.
Keywords: agricultural risk, agricultural insurance, agricultural insurance products, agricultural insurance contract .
Jel Classification Codes : G22, Q10 .

تمهيد :

يعد القطاع الفلاحي من أهم الدعامات الأساسية والحيوية في اقتصاد أي بلد، وهو يعد أيضا من القطاعات الإنتاجية المهمة في الحياة الاقتصادية ومصدر أساسي للمواد الأولية ومحقق للأمن الغذائيّ، فالجزائر وكغيرها من الدول تعمل دائما على إصلاح القطاع الفلاحيّ و النهوض به من خلال إعطائها اهتماما كبيرا بالتنمية الفلاحية و الريفية التي أصبحت ضرورة حتمية في ظل الأزمات الاقتصادية فبرزت في شكل مخططات وسياسات.

كما أن النشاط الفلاحي عرضة للكثير من المخاطر كتقلب الظروف الجوية، الأمطار، الجفاف، انتشار الأمراض والأوبئة وغيرها.....بالإضافة إلى أنه عرضة لمخاطر أخرى إدارية تتسبب في فقدان كثير للإنتاج الفلاحي مما يجعل الفلاحين يتكبدون خسائر فادحة مما ينجم عنها عدم الاستقرار وهذا يعيق التنمية الاقتصادية ويؤدي للبحث عن حلول للتقليل من هذه المخاطر، لذا يعد التأمين الفلاحي إحدى الآليات والسبل الناجعة للتعويض معظم الخسائر التي تمس الفلاح، من خلال الدور الذي تلعبه مؤسسات التأمين بصفة عامة وصندوق الوطني للتعاون الفلاحي خاصة في المنظومة الاقتصادية والقطاع الفلاحي، ومساهمتها في تقليل المخاطر الفلاحية وتعويض الفلاحين، وهذا ماساهم في تشجيع الفلاحين للإقبال على الاستثمار في الجانب الفلاحي كونه سيكون سند للأنشطة الفلاحيّة الممارسة من جهة كما تستفيد الدولة منه من خلال إعفائها من التعويضات عند وقوع الكارثة الفلاحيّة من جهة وبالتالي تأكيد دور التأمين الفلاحي في تعزيز التنمية الريفية والفلاحية .

وفي هذا السياق نطرح التساؤل الجوهري التالي الذي يمثل إشكالية موضوع الدراسة:

فيما تتمثل إستراتيجية الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي لنهوض بقطاع التأمين الفلاحي من أجل ضمان استقرار القطاع الفلاحي بالجزائر؟

و على ضوء ما سبق وللإلمام أكثر بورقتنا البحثية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الأخطار الفلاحيّة التي يغطيها التأمين الفلاحي؟
- هل الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي يساهم في دفع الفلاح إلى توسيع نشاطه الفلاحي؟

سعيا منا للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على الفرضيات التالية :

- الأخطار الفلاحية هي مختلف التهديدات التي يواجهها الفلاح سواء كانت طبيعية أو بفعل البشر.
- الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي يساهم بشكل كبير في تشجيع الفلاح على التوسع في نشاطه الفلاحي .

الدراسات السابقة : اعتمدنا على دراسة فاطمة الزهراء طاهري، دور التأمين في تسيير المخاطر الزراعية، 2011، والتي هدفت إلى دراسة أهمية ودور التأمين في تسيير الأخطار الفلاحية حيث توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى أنّ التأمين يعد من أهم الوسائل لتسيير المخاطر الفلاحيّة في الجزائر .

ولتحقيق الغاية المنشودة من هذه الورقة البحثية والإجابة عل السؤال الرئيسي قمنا بتقسيم الورقة البحثية إلى ثلاث محاور رئيسية، حيث تطرقنا في المحور الأول حول مفهوم المخاطر الفلاحية والمحور الثاني كان حول ماهية التأمين الفلاحي أما المحور الثالث فقد خصص لي دور الصندوق في تطوير صناعة التأمين الفلاحي بالجزائر.

I– ماهية الخطر الفلاحي :

إن المحاصيل الفلاحيّة عرضة لكثير من المخاطر فهي لا تقتصر فقط على المخاطر المناخية كالأمطار والفيضانات والجفاف و البرد وغيرها، بل تشمل أيضا أمراض النباتات وجميع أسباب الخسارة التي تخرج عن سيطرة الفلاح.

مفهوم الأخطار الفلاحية وشروط قابليتها:

1.1.I مفهوم الخطر الفلاحي

قبل التطرق لمفهوم الخطر الفلاحي لابد من إعطاء تعريف لمفهوم الخطر بصفة عامة فالخطر هو ذلك الاختلاف النسبي للخسارة الفعلية عن الخسارة المتوقعة (Catherine & Richard, 2005, p. 15) .

أما الخطر الفلاحي فهو مختلف ما يصيب الفلاح من أضرار في ممتلكاته و منتجاته الفلاحيّة وقد تكون هذه المخاطر مخاطر طبيعية كالبرد و العواصف، الأمطار الغزيرة..إلخ، كما قد تكون أمراض تلحق بالنبات وبالحيوان (Robert & autres, 2005, p. 8) .

كما عرف الخطر الفلاحي أيضا بأنه تلك المخاطرة التي قد يتعرض لها القطاع الفلاحيّ من تقلبات ظواهر جويّة، وكذلك أمراض وأوبئة التي تضر بالمواشي وتفسد الحقول، وتلحق تغيرات كبيرة في الإنتاج الفلاحيّ، مما يؤدي إلى تكبيد هذا القطاع خسائر تؤثر في الإنتاجية و قيامه بالدور المطلوب منه على أفضل وجه (أحمد و وليد ، 2009، صفحة 85).

مما سبق يمكننا القول أن الخطر الفلاحي هو الخطر ذو النشاط الفلاحي وهو شكل من أشكال تسيير المخاطر التي تستعمل لحماية الفلاحين ضد المخاطر التي يتعرضون لها، وبذلك يعتبر التحويل العادل لخطر خسارة الفلاحين لوحداتهم الفلاحيّة وأنشطتهم لشركة التأمين في مقابل دفع قسط معين مع وجود خسارة قابلة للقياس الكمي.

2.1.I شروط قابلية الخطر الفلاحي للتأمين

من وجهة نظر التأمين الفلاحي لا يشمل هذا الأخير كافة المخاطر بل يشمل شروط وضوابط مسبقة تضعها جهات أو شركة التأمين في المجال الفلاحيّ، والتي تشملها عمليات التأمين الفلاحيّ حيث في حال عدم توفرها في الأخطار فإنها لا تقبل للتأمين لذا حتى يكون الخطر الفلاحي قابلا للتأمين لابد من توفر شروط وهي موضحة في الشكل (محمد، 1997، صفحة 132):

الشكل رقم (01) : يوضح شروط قابلية الخطر الفلاحي للتأمين

حادث مستقبلي	• أن يكون الحادث مستقبلي بمعنى يقع الخطر الفلاحي بعد إبرام عقد التأمين في المستقبل.
الخطر الفلاحيّ قابل للقياس	• أن يكون الخطر الفلاحيّ قابلا للقياس أي القدرة على تقدير احتمال وقوعه وتقييمه نقدا.
عرضية الأخطار الفلاحية	• بمعنى أن تكون الأخطار الفلاحية غير متعمدة خارجة عن نطاق تحكم الفلاح نتيجة لحادث مفاجئ.
الخسارة المالية	• أن يترتب عن حدوث الأخطار الفلاحيّة خسارة مالية.
مشروعية الخطر الفلاحي	• أن تكون الأخطار الفلاحيّة مشروعة ويقصد بها أن لا تكون مخالفة للنظام والآداب العامة.
الاحتمالية	• بمعنى أي أنه يكون الخطر الفلاحي محتمل الحدوث غير مؤكد ولا مستحيل الوقوع، محتمل التحقيق.

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على كتاب إدارة الخطر والتأمين التجاري والاجتماعي لمحمد وحيد عبد الباري.

I.2– أنواع الأخطار الفلاحيّة:

تأخذ الأخطار الفلاحيّة عدّة أشكال تختلف باختلاف وجهات النظر ونوع ومجال الدراسة ولكن على العموم يمكن تصنيف الأخطار الفلاحيّة إلى:

I. 2 .1– الأخطار الطبيعية

هي تلك الأخطار التي تتعلق بالعوامل الطبيعية التي لا يمكن التحكم بمصدرها، ولكن بالإمكان التقليل من آثارها وهي في الغالب مرتبطة بالإنتاج الفلاحي سواء كان نباتي أو حيواني، وتقسم هذه الأخطار إلى قسمين أساسين هما: المخاطر المناخية، الأمراض الفلاحيّة (يوسف و سنان، 2011، صفحة 20):

أ– العوامل المناخية: تختلف المخاطر المناخية باختلاف الفترات الإنتاجية والفصول ونوع الأقاليم الفلاحيّة ويمكن حصرها هذه المخاطر المناخية في (علي جذوع، 2016، صفحة 32):

- **الجفاف**: هو من أكبر المخاطر قد يتسبب بمتوسط خسارة قد تكون من 20% إلى 50%من الإنتاج.
- **الفيضانات**: تعتبر من الأسباب الرئيسية في فقدان دخل المستثمر الفلاحيّ، إضافة إلى أنها ستكلفه تكاليف إضافية للنهوض بمستثمراته الفلاحيّة،كتكاليف إعادة الزرع وغيرها.....
- بالإضافة إلى مخاطر أخرى تتمثل في: البرد، الصقيع، الجليد، العواصف، الرياح القوية، الحرارة المرتفعة، ثقل الثلوج والسيول الجارفة وغيرها من العوامل المناخية الأخرى.

حيث يعتبر بالنسبة للإنتاج النباتي البرد والصقيع من أكثر المخاطر حدوثا، فالجليد يؤثر بشكل خاص على زراعة الكروم والأشجار المثمرة، الزراعات المحمية (البيوت البلاستيكية)، حيث يمكنه أن يدمر الإنتاج على نطاق واسع، أما البرد فإنه يتسبب في إحداث أضرار تمس المناطق أو زراعات واسعة كالحبوب أو الزراعات الصناعيّة، الأشجار....إلخ.

ب– الأمراض الزراعية(المخاطر الصحية): تتمثل في مختلف الأمراض التي تهدد صحة النباتات والحيوانات حيث يمكن أن تكون هذه الأمراض عادية أو معدية معروفة أو تصرح بها الدولة بنص قانوني على أنها مرض زراعي أو استثنائي حيث إن الإنتاج النباتي هو معرض إلى أمراض مختلف فقد تكون في شكل أمراض تسمى العفونة الفطرية، وهي في الغالب تمس إنتاج البطاطا، إضافة إلى أمراض أخرى تختلف حسب نوع الإنتاج (فطرية، فيروسية...)وكتهديد جديد
بالنسبة للدول الساحلية وخاصة شمال إفريقيا وهو اجتياح أسراب الجراد وما يخلفه من آثار جد سلبية على المحاصيل الزراعية، أما بالنسبة للإنتاج الحيواني فإنه يمكن تمييز العديد من الأمراض تختلف حسب طبيعة ونوع التربية الحيوانية.

هناك علاقة بين العوامل المناخية والأمراض الفلاحيّة فالعوامل المناخية مثل: سقوط البرد أو هطول المفرط للأمطار على النباتات كعرقلة نموها أو تسريع إصابتها بالأمراض، كما يمكن أن يكون ارتفاع درجة الحرارة المفرط سببا في إحداث اختلالات فيزيولوجية للحيوانات مثل: القلق زيادة درجة قابليتها للإصابة بالأمراض أو تسريع في انتشار المرض.

I. 2 .2 الأخطار الاقتصادية

قد يجد الفلاح نفسه أما مخاطر اقتصادية إضافة إلى المخاطر الطبيعية السابقة فمن المخاطر الاقتصادية التي لا يمكن أن يواجهها الفلاح، تلك المتعلقة بتذبذب أسعار الإنتاج الزراعي(النباتي أو الحيواني) أو أسعار عوامل الإنتاج وهي تعرف بمخاطر السوق فتذبذب الأسعار يعتبر مشكلة الدائمة للنشاط الفلاحي حيث تتأثر الأسعار بعدة عوامل كالعوامل المناخية والأرض حدوث تغيرات العرض والطلب، بالإضافة إلى أنه قد يتزايد تذبذب الأسعار كلما زاد الوقت الفاصل بين قرار الإنتاج وبين الانتهاء من الإنتاج، أي طول هذه الفترة قد يكون بإمكان ضبط تغيرات وتقلبات السوق الزراعية، ومن جهة أخرى فإن تذبذب أسعار المنتجات الزراعية قد يؤثر على قدرة الفلاح على شراء المستلزمات الإنتاجية وهو ما يؤثر مباشرة على طبيعة ونوعية وحجم

الإنتاج هؤلاء المستثمرون، ومن المخاطر الاقتصادية الأخرى التي تواجه الفلاحين التغيرات التكنولوجية الحاصلة في التقنيات الزراعية و وسائل الإنتاج حيث أن التقدم السريع في تغير مستوى التقنيات المستخدمة في العمليات الزراعية واستخدام وسائل تتطور باستمرار في عملية الإنتاج، يجعل من الوسائل المتوفرة تتقادم بسرعة كبيرة، وهذا ما يعرف بمخاطر التقادم في آليات ومعدات الإنتاج الزراعي (Djebarra, 2009, pp. 11-12)

II – مفاهيم عامة عن التأمين الفلاحي :

القطاع الفلاحي مثله مثل غيره من القطاعات هو عرضة لمخاطر كثيرة وخسائر نتيجة لظروف مناخية أو انتشار الأمراض وغيرها من المخاطر، لذا فالتأمين الفلاحي وسيلة من وسائل للتقليل من هذه المخاطر التي يتعرض لها القطاع، وعليه فإن لتأمين الفلاحي أهمية كبيرة سواء بالنسبة للفرد أو الاقتصاد ككل، من خلال التعويضات التي يقدمها عند وقوع الخسائر .

1.II مفهوم التأمين الفلاحي

أجمع علماء الاقتصاد على أن أقدم أنواع التأمين هو التأمين البحري، أما التأمين الفلاحي فقد ظهر بعد ذلك، كما أن هذا الأخير يختص بخصائص تميزه عن غير من التأمينات.

1.1.II تعريف التأمين الفلاحي

يعرف صديق رمضان التأمين الفلاحي بأنه" وسادة لامتصاص الصدمات التي يتعرض لها الفلاح ومّربو الأنعام من جراء الكوارث التي فوق طاقتهم ويوفر بذلك شبكة آمان لدى وقوع المخاطر ويعتبر الهدف الأساسي للتأمين الفلاحي مساعدة على استقرار تأمين احتياجات المجتمع الفلاحي بتقديم مجموعة من التغطيات لمحاصيل وممتلكات الفلاح لنفسه و أسرته" ("(http:// www.sudaress.com/alsahafa/49712، 2020).

كما عرف التأمين الفلاحي بأنه " تحويل عادل لخطر خسارة الفلاحين لوحداتهم الفلاحيّة وأنشطتهم لشركة التأمين مقابل دفع قسط معين مع وجود خسارة قابلة للقياس"(Ramiro Iturrioz, 2009, p 04).

ويعرف كذلك التأمين الفلاحيّ بأنه" أحد الأساليب التي تمكن الفلاحين من الاستقرار في الدخل الفلاحي والاستثمار والاحتراس من التأثير الكارثيّ الناجم عن الكوارث الطبيعية أو انخفاض السوق"(RameshChand and S.S Raju, 2008, p01).

يعرف التأمين الفلاحي على أنه" أداة مالية لنقل أو تقاسم الأخطار التي تلحق بالنشاط الفلاحيّ بين الفلاحين أنفسهم وبين المناطق الإنتاج المشمولة في البرامج مع الطرف ثان هو شركة التأمين مقابل دفع مبلغ بسيط هو قسط التأمين، ومن جهة الفلاح فينظر إليه بأنه استبدال خسارة كبيرة محتملة بتكلفة قليلة معلومة والهدف منه هو إعطاء نوع من الحماية والدعم المالي للفلاحين عند تعرضهم للفشل في عملية الإنتاج الفلاحيّ لأسباب معينة، منها الكوارث الطبيعية و الأمراض والآفات"(البرغوثي، 2009، ص11).

مما سبق يمكننا تعريف التأمين الفلاحي على أنه هو عقد بين طرفين هما الفلاح وشركة التأمين حيث يلتزم الفلاح بدفع قسط معين على أن يحصل على تعويض مادي من شركة التأمين وهذا في حالة تحقق الخطر المؤمَن ضدّه.

2.1.II خصائص التأمن الفلاحي

للتأمين الفلاحي خصائص تتمثل فيما يلي من خلال الشكل التالي (علي جذوع ، 2012، ص ص 24 -25):

الشكل رقم (02) : يوضح خصائص التأمين الفلاحي .

المصدر:من إعداد الباحثين باعتماد على كتاب مبادئ الاقتصاد الزراعي لعلي جذوع الشرفات.

2.II مجالات التأمين الفلاحي

تختلف مجالات التي يغطيها التأمين الفلاحي من دولة لأخرى وهذا وفقا لاختلاف الظروف المناخية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين الدول، لكن يبقى الهدف الرئيسي من الاستراتيجيات المتبعة في التأمين الفلاحيّ هو تأمين الفلاح من مختلف الأخطار وجعله يقوم بعملية الإنتاجية بكل طمأنينة وثقة، و يمكن تعداد مجالات التأمين الفلاحي كالآتي(علي جذوع ، 2012، ص 29):

- التأمين الفلاحي الشامل الذي يغطي جميع المخاطر العرضية وغير العرضية التي يمكن أن يتعرض لها النشاط الفلاحي، كما تعتمد علية الدول على باعتباره تأمين يختص به القطاع العام نظرا لارتفاع تكلفته.
- التأمين الفلاحي ضد المخاطر التي يمكن السيطرة عليها أو تفاديها ما أمكن لتخفيف آثارها كالصقيع مثلا، والتأمين ضد المخاطر المتكررة الحدوث أو التي يمكن التنبؤ بحدوثها أو بمقدار الخسائر الناجمة عنها.
- التأمين الفلاحي الذي يغطي بعض المخاطر العرضية التي لا يمكن السيطرة عليها كالفيضانات و السيول مثلا وليس جميع المخاطر، وتقوم به الشركات التأمينية الكبرى العامة أو الخاصة وقد يكون هناك دعم وتدخل من قبل الدول لشركات العامة التي تقوم بهذا النوع من التأمين.
- التأمين الفلاحي مشترك مع أنواع أخرى من التأمين مثلا كالتأمين على حياة الفلاحين وعائلاتهم والعاملين في المزارع لفترة محدودة أو مدى الحياة، و يشترك أيضا مع أنواع أخرى من التأمين كالتأمين على المعدات الفلاحة وبناء المزرعة و الآلات و الأعلاف وغيرها من الموجودات وذلك ضد الحريق أو السرقة و الحوادث .....إلخ.

3.II عناصر التأمين الفلاحي وأهميته

لتأمين الفلاحي عناصر مهمة لابد من تحديدها حتى تكون عملية تأمينية بشكل صحيح، كما أن لهذا الأخير أهمية تميزه عن باقي التأمينات الأخرى.

3.II. 1 عناصر التأمين الفلاحي

تتمثل عناصر التأمين الفلاحي فيما يلي(علي جذوع ، 2012، ص ص 23-24):

الشكل رقم(03) : يوضح عناصر التأمين الفلاحي.

المصدر:من إعداد الباحثين باعتماد على كتاب مبادئ الاقتصاد الزراعي لعلي جذوع الشرفات.

II.3. 2 أهمية التأمين الفلاحي

للتأمين الفلاحيّ أهمية بالغة سواء بالنسبة للفرد أو الاقتصاد ككل ويمكن حصرها فيما يلي:

- تعزيز قيام الصناعات الريفية نتيجة الاستقرار في المداخيل مما يعود على قوة العمل المحلية المتوفرة بفائدة متزايدة، و التعويض وتوزيع الخسائر إذا أن الخسائر إذا ما حلت بمنتج زراعي قد تؤدي إلى فقدان الدخل الفلاحي كاملا ولكن الخسارة إذا ما تم توزيعها على مجموعة من الفلاحين تكون الأعباء التي تصيب كل فلاح ضيئلة.
- تسهيل تنفيذ سياسة زراعية متماسكة على الصعيد الوطني بكامله في إطار خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، كالتركيز على أنواع معينة من المحاصيل والمتطلبات الزراعية الخاصة في المناطق الجغرافية محددة(عبّود، 1990، ص12).
- كما ينتفع الاقتصاد الوطني انتفاعا كبيرا من التأمين الفلاحي وذلك من خلال إعادة استثمار الأموال المتجمعة من أقساط التأمين في المشروعات المثمرة، وتقديم القروض ومنح التسهيلات الائتمانية لزيادة الاستثمار في القطاع والتي تساهم في دعم عملية التنمية الفلاحيّة(منهل، 2009، ص5).

- كما يساهم في زيادة الإنتاج الفلاحيّ ويعمل على مكافحة الآفات الاجتماعية كالبطالة وقلة فرص العمل وتقليل الهجرة إلى المدن عن طريق زيادة الاستثمار في الريف (البرغوثي، 2009، ص18).
- توفير عنصر الطمأنينة الذي يعطي للفلاح شعوراً بالثقة، كما يمنحه إحساس بأنه يقف على أرض صلبة مما يجعله قادرا على تحقيق خطوات إيجابية في نواحي كثيرة، كتشجيعه على تطوير إنتاجه الفلاحي بشكل متزايد واعتماد بعض الأساليب الفلاحيّة المكثفة التي تؤدي بدورها إلى زيادة إنتاجية الفلاح والأرض(منهل، 2009، ص7).

III– دور الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تطوير صناعة التأمين الفلاحي :

بغية معرفة دور وأهمية الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تطوير صناعة التأمين الفلاحي بالجزائر، لابد من معرفة مدى إسهامات الصندوق في تغطية خسائر التي يتكبدها الفلاحين خلال الموسم الفلاحي، ومعرفة تطور رقم أعماله.

III–1 دراسة وتقديم لمحة عن الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بمهدية

III–1 –1 نشأة وتعريف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

يعود تاريخ إنشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي إلى سنة 1972 بموجب الأمر رقم 72–64 المؤرخ في 02 ديسمبر 1972 هدفه هو حماية الأملاك وأهالي المناطق الريفية والنشاطات المتعلقة بالفلاحة (التأمين الفلاحي، التقاعد، الضمان الاجتماعي الفلاحي) وذلك على أساس روح التضامن وهذا دون تحقيق فوائد على حساب العملاء وتم إنشاؤه عن طريق إدماج كل من (http://cnma.dz): الصندوق المركزي لإعادة تأمين التعاونيات الفلاحية المنشأة 1909 و صندوق التعاون الفلاحي للتقاعد المنشأ عام 1958 و الصندوق المركزي للتعاون الاجتماعي الفلاحي المنشأة عام 1949.

وبموجب المرسوم الوزاري رقم 95/97 الصادر في 23 جويلية 1995، عرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بأنه مؤسسة مالية متخصصة ومكلفة بتنفيذ برنامج الحكومة المتعلق بالتنمية الريفية وتطوير القطاع الفلاحي، وبتاريخ 26 جوان 1997 منح الاعتماد والترخيص من طرف مجلس النقد والقرض بإنشاء فرع للتعاون الفلاحي متخصص في القرض الإيجار والذي سمي "بالشركة الجزائرية للإيجار الاعتمادي للمنقولات".

وبموجب قرار مجلس النقد والقرض رقم 99/273 الصادر في 30 نوفمبر 1999 تم توسيع نشاطه ليشمل جميع العمليات المصرفية و التجارية المتعلقة بالقطاع الفلاحي، وبموجب قرار مجلس النقد والقرض تحت رقم 02/05 المؤرخ في مارس 05 مارس 2005، تم منح الاعتماد لتأسيس فرع بنك الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي شركة ذات أسهم، وبذلك أصبح للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي إضافة إلى نشاطات التأمين فرعين جديدين ومتمثلين في: فرع بنك شركة ذات أسهم و فرع مؤسسة السلام المتخصصة في قرض الإيجاري.

III–1 – 2 أهداف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

يسعى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي من خلال نشاطاته إلى تحقيق الأهداف التالية وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (04): يوضح أهداف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

المصدر:من إعداد الباحثين باعتماد على منشورات المقدمة من طرف الصندوق .

III–1 –3 لمحة عن الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بمهدية –تيارت–

يعتبر أحد الصناديق الرائدة في التأمين بمختلف أنواعه تأسس سنة 1998 كان في البداية تابع كفرع لولاية تيارت حتى استقل وأصبح حر تعاملاته في 20 /12 / 2000 ويشمل إقليم واسع من البلديات من "عين الذهب–السوقر–حمادية–بوقارة–الرشايقة–قصر الشلالة–طاقين–سي الحواس"، يقع مقره في حي علي البرزياني–مهدية– و يقدر عدد العمال به حوالي 24 عامل مقسمين على المقر والمكاتب الفرعية حيث يتمركز في المقر 16 عامل بينما

يتوزع 08 الباقين في محيطها الجغرافي يساهم فيه بالدرجة الأولى مجموعة من الفلاحين حيث يقدر قيمة السهم بـ: 2000دج، قدر رأسماله أثناء التأسيس بحوالي 6000.00 794 دج تقدر مساحته بـ 425 م^2،حيث يضم الطابق الأول شباك التأمين، أما الطابق الثاني يضم على 08 مكاتب لتسيير مصلحة المؤسسة، أما الطابق الثالث يضم السكن الوظيفي.

III–2 دراسة نشاط الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي مهدية –تيارت –

سنحاول التطرق إلى تطور الإنتاج والتعويضات بالصندوق وبيان المنتج التأميني الأكثر إنتاجية فيه خلال فترة من 2013 إلى 2018.

III–2–1 دراسة نشاط الإنتاج على مستوى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

سنعرض خلال هذا العنصر تطور الإنتاج في الصندوق حلال الفترة الممتدة من2013 إلى 2014.

الجدول رقم(01):نسبة الإنتاج في كل فرع من سنة 2013 إلى 2018 للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي مهدية.

الفروع السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
السيارات	%69.22	%58.87	%78.92	%80.28	%82.41	%91.30
الحريق	%4	%3.34	%5.18	%2.95	%5.10	%2.76
المنتجات النباتية	%14.77	%12.76	%11.95	%11.65	%6.72	%3.16
الأخطار الأخرى	%0.47	%0.58	%1	%1.12	%1.22	%0.76
المنتجات الحيوانية	%0	%0.03	%0.13	%0.21	%0.48	%0.11
الكوارث الطبيعية	%0.99	%0.49	%0.99	%0.89	%1.07	%0.41
النقل	%0	%0	%0.05	%0.2	%0.27	%0
الأشخاص	%10.25	%20.7	%0	%0	%0	%0

المصدر :من إعداد الباحثين باعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الصندوق.

نسبة الإنتاج =قيمة القسط في فرع ما /قيمة الإجمالية للأقساط خلال نفس السنة

من خلال الجدول رقم(01) نلاحظ أن الإنتاج الأكثر نسبة هو فرع السيارات مقارنة بالفروع الأخرى الموجودة في الصندوق وهذه النسبة في ارتفاع متزايد ابتداءا من سنة 2013 بنسبة 69.22 % لتصل إلى نسبة 91.3% سنة 2018، ويمكن تفسير هذه الزيادة على أنها ترجع إلى إجبارية هذا التأمين من طرف الدولة ليليه فرع التأمينات النباتية الذي شهد انخفاضا

كبيرا حيث كانت نسبة الإنتاج سنة 2013 بـ 14.77 % ليصل إلى نسبة 3.16 %سنة 2018، أما فيما يخص الإنتاج في المنتجات التأمينية الحيوانية فنلاحظ أن نسبة الإنتاج فهي شبه معدومة تقريبا حيث سجلت سنة 2013 نسبة 0 % لترتفع ارتفاعا محتشما إلى 0.11 % سنة 2018، ومن هنا يمكن القول أنه وبالرغم من كون فرعي الإنتاج النباتي والحيواني هما أساس خدمة الصندوق إلا أنهما منخفضين مقارنة بفرع تأمين السيارات، ويمكن إرجاع ذلك بسبب نقص الثقافة التأمينية لدى الفلاحين وكذلك نقص توعية و تحسيس الفلاحين بأهمية تأمين المحاصيل الفلاحية.

الشكل رقم(05):تطور نسبة الإنتاج في كل فرع من سنة 2013 إلى 2018 للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي مهدية.

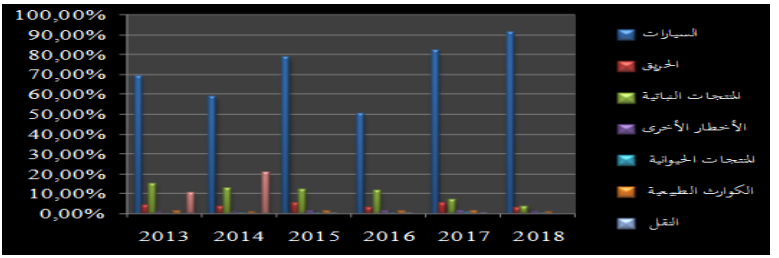

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على برنامج Excel والجدول رقم (01).

من خلال الشكل قم (05) أنه بالنسبة للمنتجات التأمينية الفلاحية أن الإنتاج النباتي سجل أعلى نسبة مقارنة مع المنتجات الفلاحية أخرى ليأتي بعد منتج التأمين على السيارات ويمكن تفسير ذلك بأنه نتيجة لما يتعرض له الإنتاج النباتي عامة والمحاصيل الزراعية بصفة خاصة لتغيرات المناخية التي تميز الجزائر خلال السنوات الأخيرة وكما أن المناخ العالمي غير مستقر نتيجة لكثرة الكوارث الطبيعية فيه فهو يتقلب بين فترات الجفاف التي يرافقها الحرائق والأمطار الرعدية والتي غالبا ما يصاحبها البرد التي تأتي على المحاصيل الفلاحية .

أما الإنتاج الحيواني فقد سجل نسب جد محتشمة وسجل أعلى نسبة له سنة 2017 ، وبالرغم من أن المنطقة رعوية ومناسبة جدا لتربية الحيوانات بامتياز إلا أننا نلاحظ عزوف الفلاحين عن تأمين إنتاجهم الحيواني وهذا راجع إلى صعوبة إقناع الفلاح بأهمية تأمين على ثروته الحيوانية وأن التأمين لا يمثل عبئاً عليه بالنظر إلى الأمن الذي يوفره له والذي يدفع بالفلاح للعمل على و تطوير نشاطاته و توسيعها.

III–2–2 دراسة نشاط التعويضات على مستوى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

سنتطرق إلى حجم التعويضات التي دفعها الصندوق خلال الفترة و التي تعكس سياسة الصندوق في جلب الزبائن و المحافظة عليهم، من خلال درجة الوفاء في الالتزام بالتعويض في أقرب الآجال و بمبالغ معتبرة.

الجدول رقم(02):نسبة التعويضات في كل فرع من(2013–2018)للصندوق

الفروع السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
السيارات	%51.84	%58.56	%85.38	%64.69	%53.28	%81.52
الحريق	%2.88	%13.73	%2.42	%2.88	%0.05	%0.02
المنتجات النباتية	%43.24	%27.15	%12.89	%32.08	%4.39	%17.39
الأخطار الأخرى	%0	%0	%0	%0	%0	%0
المنتجات الحيوانية	%0	%0	%0.01	%0	%0.04	%0.68
الكوارث الطبيعية	%0	%0	%0	%0	%0	%0
النقل	%0	%0	%0	%0	%0	%0
الأشخاص	%0.21	%0.08	%0.05	%0	%0	%0

المصدر:من إعداد الباحثين باعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الصندوق .

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن التعويضات في فرع السيارات تمثل أكبر نسبة لدى الصندوق من بقية الفروع الأخرى وهي تتزايد باستمرار حيث سجلت سنة 2013 نسبة51.84%لتصل سنة 2018 إلى 81.52 % وهذا راجع لكثرة الحوادث المرورية أما فيما يخص التعويضات لدى فرع المنتجات النباتية حيث نلاحظ هناك تذبذب في نسبة التعويضات حيث سجلت سنة 2013 نسبة 43.24 % وسنة 2018 نسبة 17.39 % أما بقية الفروع الأخرى فإن نسبة التعويضات فيها تقريبا هي شبه معدومة.

الشكل رقم (06):تطور نسبة التعويضات في كل فرع من سنة 2013 إلى2018 للصندوق .

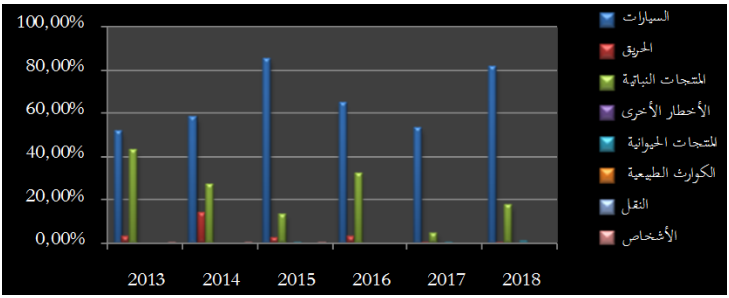

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على برنامج Excel و الجدول رقم (02).

من خلال الشكل رقم (06) نلاحظ أن الإنتاج النباتي سجل أكبر نسبة من التعويضات بعد تأمين على السيارات ويرجع ذلك لكون أن الإنتاج النباتي عرضة لمخاطر كثيرة مقارنة بغيره من المنتجات الأخرى، بالإضافة إلى أن الكثير من طالبي التأمين تنقصهم الخبرة، كما أن منهم مستفيدين من برامج والقروض في إطار الوكالة الوطنية لدعم الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، أما الإنتاج الحيواني فإن نسبة التعويضات فيه يمكن القول أنها شبه معدومة وهدا راجع إلى انخفاض أقساط التأمين على الإنتاج الحيواني وغياب وعدم إقبال على هذا نوع من منتجات التأمينية بالرغم من أن المنطقة تزخر بثروة حيوانية لا بأس بها.

III–2–3 تطور الاكتتاب على مستوى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –مهدية–

سنتناول خلال هذا الفرع تطور الاكتتاب بالصندوق خلال فترة الممتدة من 2013 إلى 2018.

الجدول رقم(03):تطور الاكتتاب من سنة 2013 إلى 2018 للصندوق

السنوات	الأقساط	التعويضات	نسبة الخسارة (التعويضات/الأقساط)
2013	42 163 653 دج	39 280 130 دج	%93
2014	42 089 679 دج	14 855 951 دج	%35
2015	49 126 623 دج	20 991 390 دج	%42
2016	60 877 972 دج	19 931 972 دج	%32
2017	88 631 439 دج	36 111 055 دج	%40
2018	99 736 896 دج	47 442 513 دج	%47.56

المصدر:من إعداد الباحثين باعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الصندوق.

الشكل رقم (07): تطور الاكتتاب من سنة 2013 – 2018 للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي مهدية

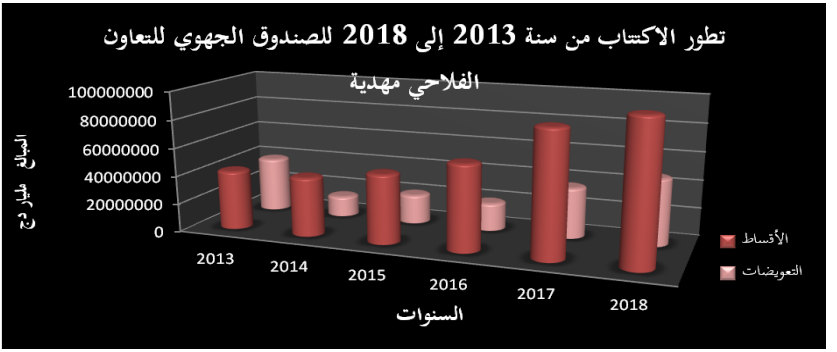

المصدر:من إعداد الباحثين باعتماد على برنامج Excel والجدول رقم (03).

نلاحظ من خلال الجدول رقم(03) والشكل رقم (07) أن الاكتتاب لدى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي يشهد ارتفاعا كبيرا حيث بلغت قيمة الأقساط لسنة 2013 :653 163 42 دج لتصل سنة 2018 إلى 896 736 99دج أما فيما يخص التعويضات فقد عرفت هذه الأخيرة تذبذبا حيث سجلت 130 280 39 دج سنة 2013 لتنخفض إلى 390 991 20 دج سنة 2015 لترتفع من جديد إلى 513 442 47 دج سنة 2018، أما فيما يتعلق بالخسارة والتي تمثل قيمة التعويضات المدفوعة من قبل الصندوق فقد شكلت سنة 2013 أعلى نسبة ب 93% من قيمة الأقساط لتنخفض إلى نسبة 42 %سنة 2015 وترتفع من جديد إلى نسبة 47.56% سنة 2018، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على مدى أهمية التأمين الفلاحي في درء المخاطر والتعويض للمؤمن لهم.

III–3 سياسة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لتطوير التأمين الفلاحي و آفاقه المستقبلية

يسعى الصندوق الجهوي لاحتلال الصدارة في العالم الفلاحي، وذلك من خلال تطبيق المخططات الفلاحية والريفية المسطرة من قبل الحكومة وانتهاج سياسة واضحة وهادفة.

III–3–1 سياسة الصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي لتطوير التأمين الفلاحي

إن الصندوق يحاول من خلال سياساته المنتهجة وصناديقه الجهوية وفروعه إلى التركيز في نشاطاته على التأمينات الفلاحية والتي تمثل جوهر مهنته وكذلك التزامه بسياسة التنمية الفلاحية والريفية وذلك من خلال:

- برمجة خرجات ميدانية بهدف التقرب من الفلاح لتسجيل مختلف انشغالاته ونشر الوعي التأميني و إشعار الفلاح بالمسؤولية ومدى أهمية التأمين بالنسبة إليه.
- توسيع الصندوق لشبكة تغطيته لتشمل جميع الولايات وتخصيص مكاتب لتنقل للقرى .
- يسعى الصندوق لإدراج التكنولوجيا وتطوير سياسته التسويقية قصد زيادة نسب الفلاحين المتعاونين مع الصندوق، ويسعى الصندوق جاهدا على تحسين وتطوير خدماته ومنتجاته والتأمينية التي يقدمها للفلاحين وتوسيع دائرة الخطر التي يؤمن عليها.
- منح تحفيزات وتسهيلات للفلاحين حتى يستقطب أكبر عدد من الفلاحين .
- إعداد خارطة لتحديد المناطق الأكثر تعرضا للأخطار والكوارث بهدف اقتراح منتجات وخدمات تأمينية تتماشى وكل منطقة وإعلام الفلاحين عن طريق نشرات خاصة حتى يتوخوا الحيطة والحذر.
- إبرام اتفاقية مع الغرفة الوطنية للتجارة و الصناعة لتحسيس المهنيين والعاملين في مجال الصناعات التحويلية بأهمية إشراك الفلاحين و الموالين في خدمات تأمينية مشتركة، وإبرام اتفاقيات مع اتصالات الجزائر و البنك الوطني الجزائري لتسهيل عملية الدفع عن بعد.

III–3–2 آفاق المستقبلية للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

بالرغم من التكامل بين الأقسام والمصالح داخل الصندوق وكل الجهود المبذولة، إلا أن النتيجة تبقى غير مرضية ودون المستوى المطلوب، الأمر الذي أدى بالقائمين على المستوى الصندوق إلى التفكير في إيجاد حلول للوصول إلى الترقية المطلوبة ومن بين هذه الآفاق ما يلي:

- تدعيم التعاون الفلاحي وضمان استمرارية الأنشطة الفلاحية بشكل أفضل ومحاولة زيادة المداخيل لمسايرة تعويضات الفلاحين، و وضع مشاريع استثمارية فلاحيّة من خلال إنشاء مراكز التكوين على مستوى المناطق الريفية كي يستفيد منها الفلاحين.
- إعداد سياسة تكوين عامة لمجمل إطارات وعمال الصندوق على شكل تربصات أو تكوينات، وتطوير الكفاءات البشرية الفردية والجماعية من أجل تحسين قدراتهم المهنية.
- تحسين نوعية الخدمات ومنتجات التأمينية المقدمة وسرعة التكفل بالتعويضات للفلاحين وعدم المماطلة في ذلك متابعة الدراسات لإنشاء منتجات جديدة وشكليات التغطية المتعددة الأخطار لفائدة الزبائن.

- تعريب وتبسيط الشروط العامة والخاصة لبنود عقد التأمين للفلاح ومحاولة الاتفاق معه في أدق التفاصيل، ليكون الجانب التحسيسي أكثر فعالية وتجاوب مع طبقة الفلاحين غير المتعلمين،و تقليص آجال التعويض حتى يتمكن الفلاح من مواصلة نشاطه .
- الاعتماد على سياسة تسويقية واضحة المعالم وعدم الاكتفاء بالدورات والندوات الفلاحيّة فقط والعمل على توعية الفلاحين بمدى أهمية التأمين الفلاحيّ، وذلك بوضع هذا الهدف ضمن الأهداف الأساسية لأي مؤسسة تأمينية تمارس التأمين الفلاحي.

الخلاصة:

يعد التأمين الفلاحي أداة مساعدة للفلاحين لما له من أهمية بالغة في التصدي للمخاطر التي يتعرضون لها من خلال تغطيتها والتعويض لهم في حال وقوع الخطر المؤَمن ضدّه، غير أن تطبيق التأمين الفلاحي على أرض الواقع لا يرتقي للمستوى المطلوب وذلك راجع لانعدام الثقافة التأمينية لدى الفلاحين، والتي تعد السبب الرئيسي لعزوف هذه الشريحة على التأمين على ثرواتهم و محاصيلهم، كما أن عدم وجود التأمين الفلاحي في حالة وقوع الحوادث قد يدفع بعض الأسر لبيع ممتلكاتهم لتسديد قروضها، وفي بعض الأحيان الهجرة إلى المدن .

كما أن لصندوق الوطني للتعاون الفلاحي أهمية ودور كبير في تغطية مختلف الخسائر التي تمس الفلاحين وهو يمثل الملجأ للفلاحين عند وقوع الكوارث بالرغم من تحرير سوق التأمينات، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة، وبالرغم من كل هذا إلا إن إقبال الفلاحين على خدمات الصندوق لا ترتقي للمستوى المطلوب، وهذا راجع لقلة الوعي بأهمية الخدمات ومنتجات المقدمة من طرف الصندوق ويمكن إرجاع عدم إقبال الفلاحين لعدة أسباب منها :

- نقص الثقافة التأمينية لدى الفلاحين.
- نقص التوعية وتحسيس بمدى أهمية تأمين المحاصيل الفلاحية وثروات الفلاحين.
- المستوى المرتفع لأقساط التأمين وضعف قيمة التعويضات.

لذا يجب على القائمين على الصندوق العمل من أجل الوصول والارتقاء للمستوى المطلوب من خلال :

- منح الفلاحين التحفيزات والتسهيلات للفلاحين حتى يستقطب الصندوق أكبر عدد ممكن من الفلاحين، و دعم الخدمات التسويقية لهذا النوع من التأمينات.
- محاولة التقرب من الفلاحين لتسجل مختلف انشغالاتهم ونشر الوعي التأميني عن طريق الخرجات الميدانية بهدف إشعار الفلاحين بالمسؤولية ومدى أهمية التأمين بالنسبة لهم.
- عدم المماطلة في دفع التعويضات وهذا ما يزيد من ثقة الفلاح بالصندوق، و تذليل الصعوبات التي تواجه الفلاح من جهة ومن جهة الأخرى الصعوبات التي تواجه القطاع الفلاحي.

الهوامش والمراجع :

الكتب

1.أبو بكر عيد أحمد، و السيفو وليد إسماعيل. **إدارة الخطر والتأمين**. دار اليازوري. عمان.(2009). ص 85.

2.حجيم الطائي يوسف، و كاظم الموسوي سنان. **إدارة التأمين والمخاطر**. الطبعة الأولى. دار اليازوري العلمية. عمان. الأردن. (2011). ص 20.

3.عبد الحميد موسى البرغوثي. **التأمين الزراعي في فلسطين–الواقع الراهن وآفاق المستقبل**–. *معهد أبحاث السياسات*. القدس رام الله. (2009). ص ص 11–18.

4.علي جذوع الشرفات. **مبادئ الاقتصاد الزراعي**. الطبعة الأولى. دار زهران للنشر و التوزيع. عمان. الأردن. (2012). ص– ص 23–24–25–39 .

5.محمد عبد الكريم منهل. **دراسة الوضع الراهن لخدمات التأمين الزراعي وإمكانية تطويرها في جمهورية العراق**. وزارة الزراعة. (2009).ص ص 5–7.

6.وحيد عبد الباري محمد. **إدارة الخطر والتأمين التجاري والاجتماعي**. الطبعة الثانية. دار الفكر العربي. القاهرة.(1997). ص 132.

المقالات

7.عبد اللطيف عبّود. التأمين الزراعي. مجلة الرائد. العدد 28 . دمشق. سوريا. (جوان, 1990) . ص 12.

Les livres:

8. Catherine Véret et Richard Mekouar, **Fonction Risk Manager**. d'undo. Paris. (2005). p15

.9. Djebarra, Djamel. **guide de gestion des assurances agricole**. sociéte national d'assurance« SAA». (2009). p p 11-12.

10. Robert, G Aumell .& autres. **Guide de gestion des risque agricoles** . ottauna: conseil canadien de la gestion d'entreprise agricole. (2005) .p8.

11. Ramesh, Chand., & S.S, Raju. **Agricultural insurance in India problems and prospects**. India. (2008). p01

12. Ramiro, Iturrioz. **Assurance Agricole**. , février,: édition le programme d'assurance de la banque mondiale. (2009). p 04.

13. http**://cnma.dz**. (2016, 03 27). Consulté le 04 15, 2019

14.*"(http://* **www.sudaress.com***/alsahafa/49712*. (2020, 12 08).